



## الشبكة الأمازيغية ترصد حالات للمنع بالجملة

أسماء "أطلق سراحها" وأخرى مازالت "رهن الاعتقال" ببعض مكاتب الحالة المدنية والقنصليات المغربية في الخارج

يناير 2006، الشيء نفسه أقدم عليه قنصل المغرب بفالونس بإسبانيا الذي رفض بدوره تسجيل أربعة أبناء بأسماء أمازيغية وهم: فاروقي مازيليا، والحناوي اليسا، وخادير مدغيس، وخادير ماسين.

وقد رفضت هذه الأخيرة تسجيل الأسماء المذكورة بمبرر أنها ليست أسماء عربية، وهو ما اعتبرته الشبكة، «متعارضا مع القانون الجديد للحالة المدنية، ومع ما تقره التشريعات الدولية لحقوق الإنسان في مجال الحق في الشخصية القانونية، وحينما واقعا إلى عهد الوزير السابق إدريس البصري ودوريته المشؤومة».

حالة أخرى توصل بها المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية، لكن هذه المرة في المقاطعة العاشرة بجماعة حي الرياض بالرباط التي أقدمت في 20 مارس 2007 على منع عضو المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية الإدريسي محمد ورفض تسمية ابنه المزداد في 24 فبراير 2007 اسما أمازيغيا هو «انير». جمال الخنوسي

والتي اعتبرت فيه أن موضوع الأسماء الأمازيغية تمت معالجته بشكل مطلق.

وهددت الشبكة في رسالتها بعزمها، «توجيه نداء عاجل إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتعاطي بجدية مع التزامات الحكومة المغربية والتي يتم التناول عليها وخرقها ضدا على الأسس والمبادئ التي يهمل لها المغرب إعلاميا»، مناشدة وزير الداخلية التدخل والعمل من أجل أن يتم التراجع الفوري عن قرار السلطات المذكورة أعلاه وتمكين الابنة «سيمان» من حقها في الشخصية القانونية، وإلغاء كافة أشكال التمييز المقررة ضد الأمازيغ والأمازيغية بمقررات اللجنة العليا للحالة المدنية، وإقالة المسؤولين بها بسبب ما ارتكبوه من خروقات مستمرة ومتزايدة ضد حق الأمازيغ في الشخصية القانونية.

وفي الاتجاه ذاته توصلت الشبكة في وقت سابق بشكايات تفيد إقدام السلطات المحلية بكلميمة بالرشيدية على منع مواطن يدعى درويش من تسمية ابنه اسم أمازيغ خلال شهر

(إرسالية وزير الداخلية بتاريخ 24/6/2005 تحت رقم 160) لا تتضمن اسم «سيمان» واحتج المكتب التنفيذي بشدة على رفض السلطات المذكورة ببوفكران تسجيل اسم المولودة وجدي سيمان، معتبرا إياه شكلا من أشكال التمييز العنصري ضد الأمازيغ بالمغرب.

وأضافت الرسالة أن إقدام السلطات المذكورة على منع اسم «سيمان» يؤكد من جهة «فقدان» خطاب وزير الداخلية عندما نظم ندوة صحفية حول منع الأسماء الأمازيغية لأية مصادقية، ونعتبر ما حدث لعائلة وجدي عبد الجواد مسا خطيرا بالحق في الشخصية القانونية وتلاعيا غير مقبول بالتزامات الدولة المغربية، وهو ما يتعارض وتصريحات الحكومة المغربية أمام اللجان الأممية لحقوق الإنسان بما فيها تصريحها أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنعقدة في ماي 2006، ومجلس حقوق الإنسان عند تدارسه للتقرير الشامل المغربي في شهر أبريل 2008

أسماء أمازيغية ما زالت مرفوضة من قبل قسم الحالة المدنية بمدينة مكناس (سيفاو)، والأقسام التابعة لقنصلية المغرب بروتريام.

ودعت الشبكة في ختام البيان إلى «إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية التي تفتقد أي شرعية حقوقية، وإلزام الموظفين المكلفين بتنفيذ قوانين الحالة المدنية باحترام الحق في الشخصية القانونية للأمازيغ ورفع كافة أشكال الحظر على الأسماء الأمازيغية الشخصية وأسماء الأماكن».

وراسلت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، في وقت سابق، كلا من الوزير الأول، ووزير الداخلية، ووزير العدل، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية ووالي ولاية مكناس، بشأن إقدام السلطات المحلية ببوفكران، وولاية مكناس، شهر فبراير الجاري، على منع وجدي عبد الجواد من تسمية ابنته المزدادة بتاريخ 27/01/2009 اسما أمازيغيا «سيمان» بعلة أن اللوائح المتوفرة لدى مصالح الحالة المدنية والتي بعثتها وزارة الداخلية

اعتبرت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة في تصريحها السنوي بمناسبة الذكرى 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حول أوضاع الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بالمغرب خلال سنة 2008، قضية منع الأسماء عائقا لتطور ملف الأمازيغية.

وجاء في البيان، «أن قضية الأسماء الشخصية الأمازيغية، ورغم التجاوب النسبي مع بعض الطلبات فإنه مازالت هناك بعض أقسام الحالة المدنية ترفض تسجيل الأسماء الأمازيغية، بعلة أن هناك لألحة معدة سلفا من قبل ما يسمى اللجنة العليا للحالة المدنية بوزارة الداخلية تمنعها. ولم تتم الاستجابة لطلب التسجيل إلا بعد أن احتجت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة على ذلك، ووجهت تظلمات لوزارة العدل والداخلية، كما هو الشأن بالنسبة لاسم «انير» بمقاطعة حي الرياض بالرباط، واسم «سيفاو» ببني تدجيت» نواحي فكيك، واسم «إبلي» من قبل درجتي التقاضي ابتدائيا واستئنافيا بالعراش، في حين أن هناك

## أسماء أبناء مغاربة بلجيكا تثير جدلا

إعادة توزيع لوائح للأسماء على البلديات البلجيكية تثير حفيظة بعض السياسيين



وضعت هذا الملف على طاولة الحوار مع القنصل المغربي منذ سنتين خلتا، لكن للأسف، لم تتلق السلطات البلجيكية أي جواب منذ ذلك الحين، «لأن القنصلية المغربية ببساطة، يطبقون التعليمات ولا يجتهدون».

إن تدخل السلطات المغربية في اختيار الأوربيين من أصل مغربي لأسماء أبنائهم تثير جدلا واسعاً في بعض الدول، وعلى رأسها الدولة الهولندية التي تعارض بشدة هذه اللوائح، فقد سبق للبرلمان الهولندي أن ناقش هذا الموضوع، كما طالب رسميا السلطات المغربية بسحب هذه اللوائح، وترك المواطنين حق اختيار أسماء أبنائهم بكل حرية.

كما يتساءل العديد من المواطنين من أصل مغربي عن جدوى هذه اللوائح، ما دامت تثير العديد من اللقلق لأبناء المغاربة. كما يتساءلون لماذا يقبل الأوربيون كل الأسماء العربية والغربية وبدون تردد ولا استثناء من بينها أسماء مثل أبو شروان وأبو حذيفة... في حين ترفض السلطات المغربية في الخارج حتى بعض الأسماء الأمازيغية الأصلية الموجودة حتى في المغرب مثل فطوش وحمادي وموح، فقط لأن لوائح وزارة الداخلية تخلو من هذه الأسماء.

سعيد العمراي (بروكسيل)

«المغرب لا يقبل الأسماء الفلامانية والأمازيغية». هكذا عنونت صحيفة «أخر ساعة» أحد مقالاتها ليوم الأربعاء 4 فبراير الجاري.

ونشرت الصحيفة نفسها ان البلجيكين المغاربة الذين يريدون تسجيل أولادهم للحصول على الجنسية المغربية، يلزمون باختيار اسم مغربي موجود في اللوائح الموضوعية من طرف السلطات المغربية.

وأثارت إعادة توزيع هذه اللوائح على البلديات البلجيكية، حفيظة العديد من السياسيين البلجيكين، خاصة في المنطقة الفلامانية، مما جعل الصحافة البلجيكية الفلامانية، خاصة صحيفتي «دو ستندار» و«هيت نيوز بلاد» تتشن هجوما عنيفا على ما سمته «سلوكات السلطات المغربية».

وطالب البرلمان «بين بيفس» عن حزب «انيبا» (يمين) من جهته، رسميا وزير الخارجية «كارل دوكول» بالتدخل لدى نظيره المغربي، لوضع حد لهذه الممارسة، كما طالب وزير الداخلية «خودو دوياب» بالتدخل لدى موظفي الحالة المدنية لمنعهم من تطبيق المساطر المغربية في هذا الشأن. يشار إلى أن السلطات البلجيكية

شبكة

## رحلة الخوف لتسجيل اسم «ليديا»

ازدادت ابنتي في 21 ماي من السنة الماضية (2008). بعد أسبوعين توجهت إلى المقاطعة لأدون اسمها في الحالة المدنية. لم أفكر، بداية، أن ثمة مشاكل يمكن أن تحدث لي جراء اختياري اسم «ليديا» لتسمية ابنتي. كنت أعتقد أن اختيار الأسماء لا يمكن أن يطرح أي إشكال على اعتبار أن المواطن حر في ذلك. في تصوري أي اسم كلها يجب أن تقبل، ما لم تخرج عن نطاق المألوف، وما دام أنها تعبر عن أشياء جميلة وتحيل على صور، وقيم، وسلوكات إيجابية. لكن بعض معارفي وأقاربي، نبهوني، إلى أن اختيار الاسم قد يتحول إلى مشكل في المغرب، خاصة إذا تعلق الأمر بأسماء أمازيغية، وهو ما أدخل بعض القلق في نفسي. لم اختر اسما أمازيغيا لابنتي، لكن «ليديا» ليس إسما عربيا ولا إسلاميا، وهو ما أثار بعض التخوف في نفسي.

في خضم ما نسمعه، هنا وهناك، من منع العديد من الأسماء المجردة من الأصل العربي، ركبني الخوف من أن يُرفض اسم «ليديا»، وهو ما من شأنه أن يمهّد الطريق لأدخال متاهة الغموض. توكلت على الله، وتوجهت إلى المقاطعة بالعاصمة الرباط حيث ازدادت ابنتي، لاسجلها في الحالة المدنية. كانت الأفكار والتوجسات تحاصرني.

حينما استقبلتني الموظفة سالتني عن الاسم الذي اخترته لابنتي، فخشفت لها عن الاسم، بتلقائية. رمقتني بنظرات يمزج فيها الاستغراب والشك. أحسست أن الموظفة تفاجأت.

طلبت مني أن أدون الاسم على ورقة، فيما توجهت هي نحو خزنة مجاورة، واستلقت منها كتابا كبير الحجم وضعته أمامها وبدأت في قراءة الأسماء. في هذه اللحظات اشتد خوفي وازدادت سرعة نبضات قلبي، وفي الأخير، وكمن يريد أن يبتدئ من ورقة، أجابته الموظفة بان «ليديا» مدون في السجل ضمن الأسماء المقبولة، لتبدأ إجراءات التسجيل.

استغربت لأن الموظفين، في المقاطعات، يتوفرون على كناش يتضمن الأسماء المقبولة وتلك المرفوضة من طرف السلطات المعنية. حمدت الله، وخرجت منتشرا من مقر المقاطعة، وأنا مسرور لأن الاسم الذي اخترته لابنتي حظي بالقبول.